



الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
ولاية منوبة
بلدية منوبة
كتابة المجلس البلدي

الدورة العادية الرابعة للمجلس البلدي بمنوبة

المنعقدة يوم السبت 23 نوفمبر 2019

عقد المجلس البلدي بمنوبة دورته العادية الرابعة لسنة 2019 يوم السبت 23 نوفمبر 2019 على الساعة الرابعة مساء بمقر بلدية منوبة.
وعلى إثر إستدعاء فردي وجه غالى كافة الأعضاء.

وتغيب بعذر السادة: 01- سليم بن عماره 02- فاطمة الرياحي	حضر السادة والسيدات وهم على التوالي: 1- صوفية جلاي 2- مريم بالامين 3- أسماء درويش 4- مليكة عيادي 5- بلحسن درويش 6- ريم التابعي 7- صالح الماجري 8- منصف الشطي 9- سميرة زغيب 10- تيسير خليفة 11- على الماكني 12- مراد الزهاني 13- عبد الناصر التيجاني 14- محمد على المرواني 15- أحلام الشارني
وتغيب بدون عذر السادة والسيدات: 01- سامي شيبيل 02- حسن الغربي 03- نجلاء عياد 04- باديس بوعراة 05- محمد خالد الترجمان 06- رجاء المزييني 07-- محمد باديس بن نصر	

افتتحت الجلسة السيدة صوفية الجلاي المساعدة الأولى لرئيس البلدية مرحبة بالحضور مشيرة إلى تغيب السيد رئيس البلدية عن الجلسة بسبب مشاركته في الجلسة العامة للجامعة الوطنية للمدن التونسية، ثم بعد ذلك تم تكليف السيدة مريم بالأمين كمقرر للجلسة.

في البداية تولت السيدة رئيسة الجلسة إعلان السادة أعضاء المجلس الحاضرين باستقالة السيدة رجاء المزلياني من المجلس البلدي الواردة على البلدية بتاريخ 06 نوفمبر 2019 وذلك حسب ما ينص عليه القانون الأساسي عدد 19 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2019 والمتعلق بمجلة الجماعات المحلية وبالتحديد الفصل 205 والذي جاء فيه: " للعضو بالمجلس البلدي أن يقدم استقالته لرئيس البلدية الذي يعرضها على المجلس البلدي في أول اجتماع يعقده لمعاينتها. ويتم إعلام الوالي المختص ترابيا...".

بعد ذلك تم الشروع في تلاوة جدول أعمال الدورة العادية الرابعة للمجلس البلدي لسنة 2019.

جدول أعمال الدورة العادية الرابعة للمجلس البلدي

بتاريخ 23 نوفمبر 2019

* تقرير لجنة المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف

مسألة وحيدة : المصادقة على ميزانية البلدية لسنة 2020

في مفتح الجلسة تمت تلاوة التقرير الوارد عن السيد أمين المال الجهوي بتاريخ 13 نوفمبر 2019، والمتضمن إبداء رأيه حول مشروع ميزانية بلدية منوبة لسنة 2020، الذي تضمن ثلاثة ملحوظات أساسية:

أولاً: على مستوى الشكل : عدم احترام التوازن الشكلي بين الموارد والنفقات

بخصوص هذه النقطة أشار السيد فتحي درواز مدير الشؤون الإدارية والمالية بالبلدية إلى أن الفارق بين موارد العنوان الأول ونفقات العنوان الأول والذي يقدر بواحد وثلاثون ألف وثمانية وثمانون ديناراً (31.088,000 د) هو بمثابة مساهمة موارد العنوان الأول في نفقات العنوان الثاني والذي يدمج آلياً ليتم التوازن بين موارد الميزانية في عنوانها الأول والثاني ونفقاتها باعتمادات قدرها 9.788.644,842 دينار.

ثانياً: على مستوى الموارد: محاصيل بيع العقارات تم رصد اعتماد قدر ب 300.000.000 في حين لم يتم مدنا ضمن المؤيدات بما يفيد إجراء عملية البيع.

بخصوص هذه النقطة أشار السيد فتحي درواز أن الاعتمادات المرصودة بالفصل المتعلق بمحاصيل العقارات هي بمثابة عقود بيع المقاسم الاجتماعية بأرض المقرونة التي تم التفويت فيها لفائدة أعوان البلدية وبعض المواطنين وسيتم تثقيفها لدى أمانة المال الجهوية في أواخر شهر ديسمبر 2019 على أن يتم اعتمادها بميزانية 2020 مع العلم أن هذه الاعتمادات هي جزء من كامل التثقيلات التي تبلغ حوالي 590 ألف دينار.

ثالثاً: على مستوى النفقات: تجاوزت تقديرات نفقات التأجير 50% من موارد العنوان الأول للسنة المنقضية حيث بلغت 61% من موارد العنوان الأول وفي ذلك مخالفة صريحة لمقتضيات الفصل 135 من مجلة الجماعات المحلية وأيضاً فقد تم رصد اعتماد للزيادات في الأجور بمبلغ 103.356.000 في حين أن القسط الثالث للزيادة في الأجور سيكون في صيغة اعتماد جبائي، غياب قائمة مفصلة في كتلة الأجور، عدم تطابق بين الاعتمادات المرصودة للمنظمات والجمعيات والمؤيدات.

بخصوص هذه النقطة أشار السيد فتحي درواز أنه اعتماداً على مؤشرات نفقات التأجير العمومي فإن السنة المنقضية أفرزت عن نسبة هذه النفقة من جملة موارد العنوان الأول بـ 76,45% وإذا ما تم اعتماد الموارد الحقيقية والنفقات الحقيقية لنفس السنة وبالتالي فإنه لم يتم تجاوز 50 في المائة كما هو مبين بمقتضيات الفصل 135 من مجلة الجماعات المحلية الذي لم يتعرض صراحة إلى طبيعة الموارد أو النفقات إن كانت تقديرات أو تحقيق وإنجاز، من ناحية أخرى فقد تم اعتماد زيادة أجور بمبلغ قدره 103.356.000 دينار بعنوان القسط الثاني الذي ينطلق بداية من غرة جويلية 2019 ضمن مرتبات شهر جانفي 2020 مفعول رجعي كما هو مبين بمحضر اتفاق الحكومة التونسية والأمانة العامة للاتحاد العام التونسي للشغل في 2019/02/07 وسيتم وموافاة أمانة المال بكامل مؤيدات الميزانية وكذلك الأجور مفصلة.

أما في ما يخص الاعتمادات المرصودة للجمعيات والمنظمات، فقد تمسك المجلس البلدي بتلك الاعتمادات المرصودة.

بعد كل هذه التوضيحات تمت تلاوة عناوين الميزانية ودرستها فصلاً فصلاً حسب ما هو مبين من خلال الملحق الخاص بالميزانية، ثم بعد ذلك فتح باب التصويت على تقديرات الموارد بالنسبة إلى كل عنوان من الميزانية حسب الأجزاء والأصناف كما تم التصويت على تقديرات النفقات بالنسبة إلى كل عنوان من الميزانية حسب الأقسام

والفصول وذلك حسب ما يقتضيه الفصل 173 من القانون الأساسي المتعلق بالجماعات المحلية وقد أفرز التصويت على النتائج التالية.

قرار المجلس: المصادقة على ميزانية البلدية لسنة 2020 على النحو التالي

المصادق على الميزانية	المحتفظ على الميزانية	عدم المصادقة على الميزانية
- بلحس درويش - مريم بالأمين - أسماء درويش - صالح الماجري - منصف الشطي - سميرة زغبيب - عبد الناصر التيجاني - على الماكني - محمد على المرواني - مراد الزهاني	- أحلام الشارني - صوفية جلالى - ريم التابعي - تيسير خليفة - مليكة عيادي	لا أحد

واختتمت الجلسة في حدود الساعة السادسة والنصف مساء.

منوبة في: 23 نوفمبر 2019

أطلعت عليه

رئيس البلدية

سليم بن عمارة